في تقارير الأمم المتحدة للبيئة

مليار إنسان لا يحصلون على مياه نقية

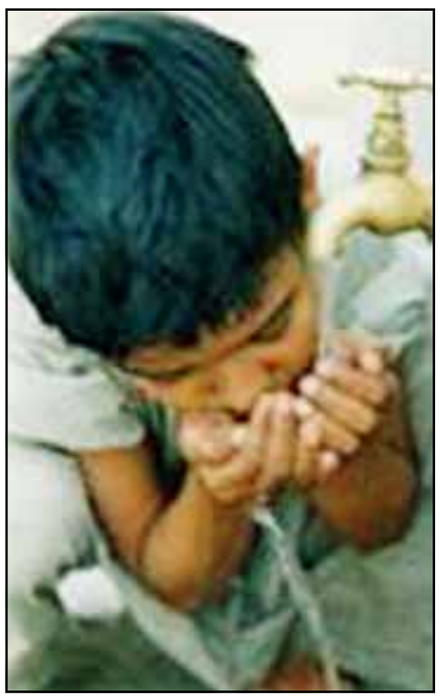

يشير أحد التقارير الصادرة عن برنامج الامم المتحدة للبيئة الى أن أكثر من نصف سكان العالم سوف يعيشون خلال الثلاثين عاماً القادمة حتى عام ٢٠٣٢م في مناطق تعاني من نقص المياه وأن غرب آسيا بما في ذلك شبه الجزيرة العربية سوف تكون من أكثر المناطق معاناة من شح المياه .

حيث من المتوقع أن يعيش حوالي ٩٠٪ من سكانها في مناطق تعاني من قلة المياه عام ٢٠٣٢م .

وذكرت تقارير صادرة عن الأمم المتحدة أيضاً أن حوالي مليار إنسان في العالم لا يحصلون على مياه نقية صالحة للشرب، وأن نصف سكان العالم لا تتوافر لديهم المتطلبات الصحية التي تمكنهم من العيش بعيداً عن أضرار التلوث.

كما أشارت الى أن حوالي مليوني أفريقي يموتون سنوياً بسبب عدم توفر المياه المعالجة صحياً والصالحة للشرب.

ومما يزيد في تفاقم المشكلة على المستوى العالمي أن ظاهرة التصحر تعتبر من أخطر الأمراض التي تهدد الزراعة على كوكب الأرض، حيث أظهرت الدراسات أن هذه الظاهرة تنتشر في ما لا يقل عن ٣,٦ مليار هكتار من الأراضي في أكثر من مائة دولة.

كما تعتبر زيادة الملوحة في الأراضي الزراعية خطراً محققاً يهدد الإنتاج الزراعي في العالم.

حيث ذكرت منظمة الزراعة العالمية الفاو أن ٨٪ من الأراضي الزراعية المروية حالياً، والتي توفر حوالي ٤٠٪ من الإنتاج الغذائي العالمي قد تضررت بسبب ارتفاع نسبة الملوحة فيها.

وتتصاعد حدة الصراع على المياه في هذا العصر نتيجة الاستخدام المتزايد لها وسوء استغلالها من ناحية، ولتحكم البلدان المسيطرة على مصادر المياه كالأنهار والروافد، ومنع تدفقها إلى دول المصب بالقدر الذي تحتاجه أو الذي اعتادت الحصول عليه منذ أماد طويلة.

إن ثمة مشكلة مياه حقيقية سوف تواجه العرب على المدى المنظور.

حيث يشير أحد التقارير الى أن معدل نصيب الفرد السنوي من المياه في الشرق العربي والشمال الأفريقي قد انخفض من ٣٣٠٠ متر مكعب عام ١٩٦٠م ليصل إلى ١٢٥٠ متراً مكعباً في منتصف التسعينات من القرن الماضي، كما يتوقع أن يتراجع الى ٦٥٠ متراً مكعباً عام ٢٠٢٥م.

ظاهرة التصحر من أخطر الأمراض التي تهدد الزراعة

على ذمة (سبأ نت):

أزمة المياه .. لن تحل بالشراكة ، أيها السادة !

نعمان الحكيم

٠أخيراً ، استشعرت الجهات المسئولة أهمية المياه في بلادنا نظراً للخطورة التي تمثلها في حياة الناس جميعاً وقد مثل اختلال التوازن بين التجديد السنوي والاستهلاك المتعاظم ما نشره موقع (سبأ نت) مؤخراً وهو مؤشر يفضح النيات المبيتة التي كانت تسوف في الامور ، وتتحدث عن حلول لهذه المشكلة .. وقد بين تقرير (سبأ نت) وهو في رأينا تقرير مسئول يعبر عن وكالة فريدة ووحيدة ومصدر للأخبار في اليمن .. وتكون مصداقيته ٩٠٪ إذا لم تكن ١٠٠٪ .. ونحن إذ نستعرض هذا التقرير ليس لغرض التشهير أو إظهار مكامن الفشل الذريع في هذه المؤسسة بل لنظهر الخطورة التي تحيق بنا ولاستنهاض الهمم التي قد تساعد على إيجاد حلول فعلية إن أخلصنا النية وقام كل منا بدوره الوطني على أكمل وجه ..

فقد استطاعت وزارة المياه والبيئة بحسب التقرير ، إيجاد استراتيجية وطنية لقطاع المياه وبرنامج استثماري للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) والتي حددت خمسة أهداف رئيسة لإدارة الموارد المائية شملت تأمين أقصى درجة ممكنة من الاستدامة وإيلاء أولوية للاحتياجات المنزلية لسكان الريف والحضر وتحسين تحصيص المياه (من حصص) مع مراعاة العدالة والاعراف الاجتماعية وتلبية الاحتياجات المنزلية وتحقيق أكبر قدر من المردود الاقتصادي وخلق رؤية واقعة وشاملة لدى المجتمع حول المياه والاسهام في التخفيف من الفقر عن طريق تشجيع الاستخدام الكفء للمياه والعدالة في تحصيصها !

لكن دعونا نقف قليلاً أمام كلمتي (العدالة والاعراف) الواردتين في السياق ..

إذ كيف يمكن تحقيق عدالة في كل ما سبق ذكره مع وجود (الاعراف) التي سار عليها المجتمع أو جزء منه فالعرف يختلف تماماً عن (العدل) وإن كان يؤخذ به كجزء مكون لكنه لا ينصلح الحال مع تزامنهما معاً فالعرف ما قد جرى عليه الحال من سيطرة على المياه وحفر الآبار وتوارث ذلك الأمر ليصبح معضلة أمام الدولة وكذا مؤسساتها المدنية ونستغرب هنا أن يبرر المصدر الاعلامي في سياق حديثه هذه الآراء التي لا تصلح للألفية الثالثة بتاتاً ..

وقد حددت الاستراتيجية الاستثمارات المطلوبة خلال الخمس سنوات المقبلة بما يقدر بمبلغ (١.٥) بليون دولار ، فيما قدرت الفجوة التمويلية بحوالي (٥٦٠) مليون دولار .. كما حددت الاستراتيجية أوليات العمل لقطاع المياه لتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية لقطاع المياه وذلك لتجاوز الأزمة المائية أبرزها تغطية الاحتياجات المنزلية الاساسية وتسهيل استخدام المياه في القطاعات الاقتصادية كالصناعة والسياحة وتحقيق عائد اقتصادي ممكن لكل متر مكعب من المياه المستخدمة في الزراعة وحماية البيئة وكذا استدامة الموارد من خلال حماية المياه من التلوث وتفادي نضوب الخزانات الجوفية .. إلخ ..

إننا ونحن نستعرض هذا الكلام العلمي نراه كلاماً فوق المستوى إذ أن الحديث يكون جميلاً ، لكن التطبيق يتطلب عملاً ومالاً وحرصاً شديداً وكم سمعنا مثل هذه الاحاديث ومن ضمنها حفر الآبار وتحلية مياه البحار واستخدام بخار الماء عبر تكثيفه من الجو وهلم جرا .. كم سمعنا وشاهدنا وقرأنا وتمر السنون ونحن في محلك سر أو (قف) إن صح التعبير ..!

لقد أفردت الاستراتيجية مساحة واسعة لشراكة القطاع الخاص لإنجاح جهود الادارة المتكاملة للموارد المائية من خلال تشجيع القطاع الخاص لكي يؤدي دوراً مهماً في تمويل جزء مهم من احتياجات قطاع المياه الاستثمارية مثل خدمات توصيل المياه بالناقلات وشبكات المياه الاهلية والامدادات بالمياه المعبأة الى جانب عمل الحكومة على ترشيد الاستثمارات الممولة من المساعدات الدولية بما يكفل استغلالاً للجزء الاكبر منها والعمل على أن يرتفع تدريجياً بمرور الوقت ما يخصص من هذه المساعدات للاستثمار في البنى التحتية المتضمنة خطط إدارة الموارد المائية للأحواض المستهدفة ..

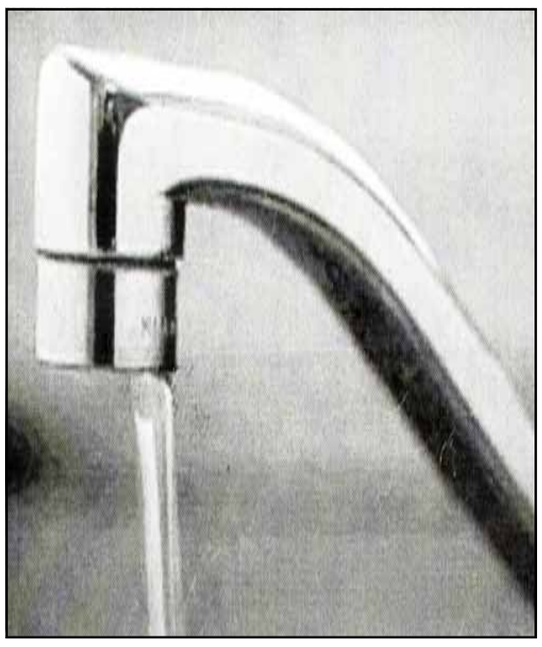

هنا فقط نعلق على مشاركة القطاع الخاص من منظور الاستئثار بجزء كبير من هذه الثروة السيادية .. والتي تتحمل الدولة وحدها المسئولية كاملة إزاءها .. إذ كيف نقبل بشراكة في هذا المورد ، في حين نشكو دائماً من المستثمرين والمتنفذين من أنهم يستحوذون على أكثر من ٩٠٪ من المياه ، ولم يبق إلاّ أقل لياه الشرب والاستخدام المنزلي ، كيف سيكون الحال عندما نسلم بشراكة غير متكافئة ، حتى ولو كانت في درجاتها الدنيا .. أليس ذلك منافياً للاستراتيجية من حيث (الوطنية) المرادفة لها .. ثم لماذا لا تكون الشراكة في أمور أخرى غير المياه ، أليس ذلك من المعقول أم من غير المعقول .. ياترى ؟!

لقد دأبت الحكومة في السنوات الاخيرة على أن تنزل إلينا مواد إعلامية عن المياه والبيئة .. ونعلم أن ذلك لا يتحقق حتى في دبحاته الدنيا ، كما نعلم أن أزمة المياه في تفاقم مستمر وأن البنيان والاقتصاد المرتكز على قاعدة القطاع الخاص سينفذ الجزء الاكبر من هذه الثروة ولنرى كيف كانت عدن ولعشرات السنين بل مئاتها لم تشهد أزمة مياه الاّ في هذا العصر الذي سيطر فيه العشوائيون على كل شيء تقريباً في حين الحكومة تتفرج بحذر وخجل مما يفعله هؤلاء !

نحن هنا لا نحرض على القطاع الخاص .. بل نحذر من أطماعه ومن حقه أن ينشط لكن ليس على حساب الامور السيادية فلو سلمنا لهم بالمياه اليوم .. فغداً في الكهرباء ثم النفط وهلم جراً .. ويادار ما دخلك شر بالنسبة لهم .. أما نحن المواطنون فالشر كله سيدخل دورنا وساعتها سنقول حيث لا ينفع القول : (في الصيف ضيعت اللبن) .. حيث لا لبن ولاماء أيها السادة الكرام ..!

المياه ثروة سيادية هامة ولا تفريط فيها أو شراكة .. ولا تستهينوا بما نقوله .. فغداً تظهر اللوحة إن كانت منسقة وجميلة أم العكس .. وياساتر استر على وضع المياه .. وعلى الاستراتيجية التي يزمع تنفيذها عن قريب إن شاء الله تعالى .

ربع البشر يمرضون ويموتون مبكراً بسبب التلوث

تتسبب المشكلات البيئية التي يمكن التغلب عليها بحوالي ربع الامراض والوفيات التي تحدث في عمر مبكر مع فروقات كبيرة بين البلدان الغنية والفقيرة، كما تؤكد دراسة رائدة نشرت منظمة الصحة العالمية نتائجها الجمعة.

وتقول الدراسة بعنوان "تفادي الامراض من خلال الحرص على بيئة صحية" انه يمكن سنويا انقاذ حياة اربعة ملايين شخص اذا ما تم تفادي المشكلات الصحية المرتبطة بالمكونات البيئية كالهواء والماء والتربة والاشعاعات والضجيج والحقول الكهرومغناطيسية والانشاءات والزراعة والسلوكيات الصحية والنظافة.

وتأتي الامراض المسببة للاسهال في مقدمة الامراض الناجمة عن بيئة غير صحية. فالمياه الملوثة او عدم توفر مرافق صحية وعدم التزام قواعد النظافة تتسبب بنحو ٩٤٪ من حالات الاسهال، كما تؤكد المنظمة التي قامت لاول مرة بدراسة مسببات قرابة ٨٥ مجموعة من الامراض.

وتأتي بعدها الامراض التنفسية الناجمة في ٤١٪ منها عن التلوث الذي تخلفه السيارات واستخدام الفحم والتدخين السلبي.

وتبنت منظمة الصحة العالمية تعريفا واسعا للمخاطر المرتبطة بالبيئة يشمل على سبيل المثال حالات الانتحار بسبب العيش في مناطق مكتظة فقيرة وغير صحية او حوادث السيارات الناجمة عن سوء حالة الطرق.

وتشكل البيئة عاملا حاسما في التسبب بمرض الربو التحسسي (٤٤٪) عدا التعرض للقاح الطلع) والملاريا (٤٢٪) وحوادث الطرق (٤٠٪) وامراض الرئة المزمنة (٤٢٪). كما انها مسؤولة عن ٣٠٪ من حالات الانتحار وكذلك عن ٣٠٪ من سرطانات الرئة و١٩٪ من العنف بين الافراد.

وتختلف المخاطر المرتبطة بالبيئة بصورة كبيرة بين مناطق العالم. فهي تعتبر مسؤولة عن ٢٥٪ من الوفيات في الدول النامية و١٧٪ في الدول الغنية.

اما في ما يتعلق بالامراض المعدية المرتبطة بالبيئة، مثل الملاريا، فيتراوح خطر الاصابة بين ١ و١٥ بين الدول الغنية والفقيرة.

وفي المقابل، تنعكس المعادلة في ما يتعلق بالامراض غير المعدية مثل امراض القلب والشرايين المرتبطة على سبيل المثال بقلة الحركة والتي ترتفع سبع مرات في الدول الغنية عن الدول الفقيرة.

وتوضح الدراسة ان "عوامل الخطر البيئية تشهد تحولا كبيرا مع التنمية". وعليه فان بعض الامراض مثل الملاريا تتراجع مع التنمية. ولكن العكس يحدث مع الامراض غير المعدية مثل القصور في وظائف الرئة والسرطانات.

وتقول ماريا نيرا، مديرة قسم الصحة العامة والبيئة في منظمة الصحة العالمية انه "يفترض ان تتخذ على الفور سلسلة من الاجراءات لتخفيف هذا العبء الذي تفرضه الامراض الناجمة عن البيئة"، داعية الى مراعاة السلوكيات الصحية والى التعامل بحرص اكبر مع المواد السامة في المنزل ومكان العمل.

وتضيف "في موازاة ذلك، نحن بحاجة الى دفع قطاعات الطاقة والنقل والزراعة والصناعة الى التحرك بالتعاون مع القطاع الصحي لمواجهة الاسباب البيئية التي تؤثر سلبا على الصحة".

أخبار بيئية.. أخبار بيئية.. أخبار بيئية..

الخصال السيئة تنتقل إلى الأبناء

في الوقت الذي يؤكد فيه علماء الاجتماع دور البيئة والعادات والتقاليد في التربية والسلوك المتوارث .

ظهرت أدلة جديدة لا تستبعد احتمال انتقال بعض الخصال السيئة من الآباء الى الابناء .

ويقول " ماركوس بامبرى" أستاذ علم الوراثة في كلية لندن إن بحثاً واسعاً أجري في المملكة المتحدة والسويد أظهر احتمال ظهور بعض الأثار السلبية على أبناء المدخنين ، نتيجة الضرر الذي يصيب المعمار الجيني على المدى البعيد ، وانتقال ذلك التعديل الوراثي الى الاجيال اللاحقة .

اليابان تقلل من استخدام الأكياس البلاستيكية

ستجابة لضغوط أنصار البيئة، تعمل اليابان حاليا على تحجيم استخدام الاكياس البلاستيكية في أنحاء البلاد، باللجوء إلى قانون يسمح للحكومة بإنذار محلات بيع التجزئة التي لا تقوم بما يكفي لتقليل أو إعادة استخدام أو تدوير الأكياس البلاستيكية. غير أن هذه المهمة يكتنفها الكثير من الصعاب يأتي في مقدمتها أن الشعب الياباني مولع بالتغليف بشكل لا نظير حيث تستهلك اليابان وحدها ٣٠ مليار كيس بلاستيكي أي بمعدل ٣٠٠ كيس لكل راشد، فيما يتراوح إجمالي الاستهلاك العالمي من الأكياس البلاستيكية بين ٥٠٠ مليار إلى تريليون كيس سنويا، حسبما ذكرت أسوشيتد برس نقلا عن الموقع الإلكتروني للمدافعين عن تقليل استخدام أدوات التغليف البلاستيكية.ويقول هيدكي ناكاهاشي الناطق باسم إحدى الروابط التجارية في اليابان "إن اليابان تستخدم على الأرجح كميات من البلاستيك أكثر من أي دولة أخرى في العالم."

فاعلية البكتيريا في تنظيف المفاعلات النووية

مع أن الكثير من الدول تعتمد على التنظيف الحيوي بالبكتيريا ، كوسيلة مفضلة للتخلص من مخلفات المفاعلات النووية .

إلاّ أن كفاءة البكتيريا التي تقوم بهذا الدور مثل بكتيريا " ديينو كوكاس ريريوديورانس " وبكتيريا" شوانيلا بوتريفاسينز" يمكن أن تتأثر سلباً بصورة كبيرة نتيجة الملوثات الكيميائية الامر الذي يحتم تصميم برامج تنظيف حيوي تستفيد من هذه النتائج الحديثة .

وكانت دراسة علمية قد كشفت أن التخلص من الملوثات الكيميائية في مواقع المفاعلات النووية أو مواقع النفايات عن طريق استخدام كائنات دقيقة مثل البكتيريا ربما يكون أكثر صعوبة وتعقيداً من التخلص من الملوثات الاشعاعية .

ووجد الباحثون أن السمية الكيميائية لبعض العناصر هي العامل الحاسم في التأثير في قدرة البكتيريا على تخليص البيئة من مخلفات المفاعلات النووية ، وليس السمية الاشعاعية .

ثقب الأوزون قد يختفي بحلول ٢٠٥٠م

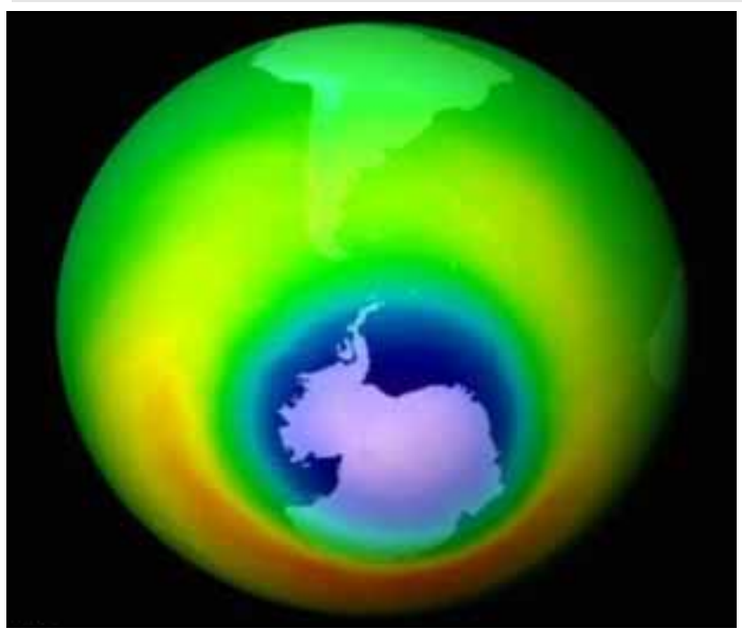

في تقرير نشره فريق من الخبراء اليابانيين أن من المحتمل أن يبدأ ثقب الاوزون الموجود فوق القطب الجنوبي في الانكماش في المستقبل وقد يختفي بحلول عام ٢٠٥٠م بسبب انخفاض مركب الكلور وفلور وكربون وغازات أخرى من شأنها استنزاف الاوزون.

والأوزون هو شكل من أشكال الاوكسجين وقد ارتكز العلماء في تحقيقاتهم على سلسلة من التجارب من المعهد القومي لدراسات البيئة بالقرب من طوكيو المعملية التي أجراها العالم ، مستخدماً انبعاثات من الكلور وفلور وكوبون وغازات أخرى يعزى لها سبب اختفاء ثقب الاوزون .

وبناء على التقرير الذي نشره المعهد في الآونة الاخيرة على موقعه في شبكة الانترنت فإن الثقب الآن هو أكبر حالاته ولكن من المحتمل أن يبدأ في الانكماش بحلول عام ٢٠٢٠م ويختفي في عام ٢٠٥٠م .

وقال علماء آخرون أن الثقب لن يتآكل بهذه السرعة بسبب وجود ثلاجات قديمة وأنظمة تهوية في الولايات المتحدة وكندا التي لا تزال تطلق كيماويات قاتلة للأوزون .

وتقوم الاقمار الصناعية والمحطات الارضية بمراقبة ثقب الاوزون فوق القطب الجنوبي منذ الثمانينات من القرن الماضي

نافذة

ورشة لتقييم الأثر البيئي

اختتمت صباح أمس الأربعاء فعاليات ورشة العمل الوطنية والخاصة بتقييم الأثر البيئي في محافظة عدن، والتي أقيمت بالتنسيق مع الهيئة العامة لحماية البيئة والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ..

ألقيت خلال الدورة عدد من المحاضرات من قبل المدربين في النواحي التدريبية والسياسية والترتيبات التنظيمية في تقييم الأثر البيئي عن تجربة الجمهورية اليمنية في مجال تقييم التأثيرات البيئية والادارة المتكاملة للمناطق الساحلية والخطوط الارشادية لتقييم الاثر البيئي للمشروعات البحرية وتقييم التأثيرات الاجتماعية لهذه المشاريع .

وجرى تقسيم المشاركين في الدورة الى مجموعات عمل لتحديد القضايا المتعلقة بالمشروعات الساحلية والبحرية .

الهدف من إقامة الورشة هو تنشيط خطة الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية في محافظة عدن وكذا الوصول الى التوازن المطلوب بين النواحي الاقتصادية والمحافظة على الموارد الطبيعية بالطرق المستدامة .

الجدير بالذكر أن خطة الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية لمحافظة عدن أنشئت بقرار مجلس الوزراء رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٥م ..

شارك في أعمال الدورة أكثر من ٢٥ متدرباً ، وعلى مدى ثلاثة أيام ١٩-٢١ يونيو ٢٠٠٥م .

وخرجت الدورة بعدد من التوصيات واتسمت بالنقاش وطرح الملاحظات التي من شأنها الحفاظ على البيئة والبعد البيئي في كل الأنشطة الجارية والمخطط لها مستقبلاً.

المحررة

ملاحظات بيئية

أصبح من الامور اللافتة للنظر والواضحة للعيان أن هناك جهوداً كبيرة تبذل في سبيل الاهتمام بالبيئة والمحافظة على نظافة مدينة عدن لتتلاءم مع مكانة هذه المدينة والدور الذي تؤديه فأصبح الواحد منا يرى عمال النظافة منتشرين بالشوارع في ساعات مختلفة من النهار بالاضافة الى انتشار اللوحات الاعلانية التي تحمل عبارات تدعو للاهتمام بنظافة المدينة والحفاظ على بيئتها وذلك بغية نشر التوعية البيئية بين أوساط الناس .

ومع هذا فإنه يبدو هناك قلة قليلة من الناس تتجاوب مع تلك الدعوات للمحافظة على البيئة بينما الاغلبية يتصرفون بطريقة تنم عن اللامبالاة وكأنهم يعيشون في عالم آخر غير الذي نعيش فيه ولا يلحظون كل تلك الجهود والمساعي التي يبذلها غيرهم في سبيل الحفاظ على البيئة ومن هذه التصرفات أو السلوكيات التي يقوم بها أولئك الاشخاص هي :

مضغ القات في وسائل المواصلات والاماكن العامة كالمتنزهات والشوارع فعلى الرغم من المنظر المزعج الذي يشكله أولئك الناس المنتشرون في كل الامكنة والاحراج الذي يتسببون به للنساء فإن المخلفات الناتجة عن رمي أوراق القات في الشوارع والمتنزهات تسبب ضرراً كبيراً خاصة عندما تقوم الرياح بنقل تلك المخلفات من مكان لآخر فيبدو المنظر العام لتلك الامكنة خالياً تماماً من النظافة .

على الرغم من أن هناك قانوناً يمنع التدخين بالمرافق العامة فإن ذلك القانون على مايبدو ولايحظى بتجاوب بعض المدخنين الذين يستمرون في التدخين في المرافق الحكومية متسببين حدوث تلوث بالهواء وللأشخاص غير المدخنين .

كذلك من ضمن السلوكيات التي يمارسها بعضهم والتي تتسبب في حدوث تشوه بالمنظر العام للمدينة قيام بعضهم الآخر ببصق عصارة القات والتمبل بالشوارع وعلى الجدران الامر الذي يعد سلوكاً غير حضاري على الأطلاق ويتنافى مع المساعي المبذولة للحفاظ على نظافة المدينة .

فمتى يدرك أولئك الناس أن كل تلك الجهود والمساعي للحفاظ على البيئة إنما هي أولاً وأخراً تنصب للحفاظ على صحتهم وسلامتهم

أثمار هاشم

لنعمل جميعاً . من أجل نظافة مدينتنا